الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

# الأمن الغذائي والحق الإنساني (لبنان نموذجًا)

ورقة سياسات

## الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (YSRN):

تكونت الشبكة في مايو/آيار 2021 في إطار التعاون بين منتدى البدائل العربي للدراسات AFA والصندوق الوطني للديمقراطية NED، وتسعى الشبكة إلى تعزيز المعرفة الخاصة بالاحتياجات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، من خلال بناء القدرات المعرفية والعملية لأعضاء الشبكة بتقديم مجموعة من التدريبات والاجتماعات في موضوعات متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى إلى تخريج جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة يمكنهم إنتاج معرفة نقدية (علمية) حول الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية.

وكأحد أنشطة الشبكة تصدر سلسلة من أوراق السياسات الخاصة بوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

## منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في منطقتنا. تساهم في فتح مساحات وخلق خطاب وطرح رؤى وسياسات بديلة في المنطقة العربية لمختلف الفاعلين في المجال العام. وذلك لتجسير الفجوة بين منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والنخب السياسية المختلفة. للمساهمة في الوصول لمجتمع يعتمد العلم مرجعيةً في المجالات الاجتماعية المختلفة كطريق للعدالة والديمقراطية والتحرر بشقهم السياسي والاقتصادي/ الاجتماعي، يحتفي بالتنوع الثقافي ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة. www.afalebanon.org

وفي هذا الإطار يقوم المنتدى بإنتاج علمي يساهم في تطوير المعرفة والوعي بأوضاع المنطقة العربية وقضاياها، طرح بدائل على مستوى السياسات والخطاب والكوادر وحتى المساحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتعامل مع قضايا المنطقة ومشكلاتها، وسد الفجوة بين مكونات المجال العام من مجتمع مدني وأكاديميا وصنّاع قرار. وذلك من خلال إنتاج المعرفة وتمكين مختلف الفاعلين في المنطقة العربية من الاستفادة منها. وذلك عبر برنامجين تندرج تحتهما الموضوعات المختلفة ذات الصلة، البرنامج الأول حول التحولات السياسية والحركات الاجتماعية، والثاني عن العدالة الاجتماعية واللامساواة.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

هذا الإصدار لا يعبر عن رأيي كتابه/ كاتبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي أو أي من شركاءه.

الصور المستخدمة في الإصدار كلها من مصادر مفتوحة.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

# الأمن الغذائي والحق الإنساني (لبنان نموذجًا)

## ورقة سياسات

**إعداد: د. نادين الكحيل**

أستاذة جامعية، كاتبة وباحثة سياسية، عضوة الشبكة العربية للباحثات/ين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

## مراجعة منهجية

منتدى البدائل العربي للدراسات

## مراجعة تقنية

صقر النور

باحث مشارك في مركز بحوث
التنمية المستدامة الفرنسي -IRD,

## تدقيق لغوي

أحمد الشبيني

## تصميم

محمد علاء

## المقدمة:

يُعتَبَر الحق في الغذاء حقًّا من حقوق الإنسان الأساسية المرتبط بالحق في العيش بكرامة وبالعدالة الاجتماعية التي كرستها القوانين الدولية، انطلاقًا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث تنص المادة 52 على أنه: "لكلّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصَّةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية..."1.

وبحسب ما جاء في التعليق العام رقم 21 للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: "يتم إعمال الحق في الغذاء الكافي عندما يتاح ماديًّا واقتصاديًّا لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه".2

ووفقًا لمؤتمر القمة العالمي للأغذية 6991: "يتوفر الأمن الغذائي عندما يكون لجميع الناس، في جميع الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى ما يكفي من الأطعمة الآمنة والمغذية التي تلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشيطة وصحية."3

من خلال هذا التعريف تتضمن ركائز الأمن الغذائي العناصر الأساسية للحق في الغذاء وهي (التوافر، إمكانية الوصول، الكفاية، الاستدامة)، يتداخل الأمن الغذائي بشكل كبير مع الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، ويتقاطع مفهوم الأمن الغذائي مع الاكتفاء الذاتي الغذائي، حيث يشير الاكتفاء الذاتي إلى إنتاج كل ما تحتاج إليه من غذاء محليًّا، بينما يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون لجميع الناس إمكانية الوصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات للغذاء، لتلبية احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشيطة.

وبالعودة إلى الواقع اللبناني، نشهد على تحديات وصعوبات متعددة تضرب معظم القطاعات الحيوية في الدولة ولعل أبرزها القطاع الزراعي الذي يمثل العمود الفقري والمصدر الرئيسي للغذاء، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية كتدني سعر صرف الليرة اللبنانية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، مما يشكل فجوة حقوقية في ظل التباين الطبقي والاجتماعي والاقتصادي ويؤدي الى حرمان العديد من المواطنين من الغذاء اللازم، وبالتالي يتعارض مع ركائز الأمن الغذائي الأربعة.

لذا سعت هذه الورقة إلى طرح الواقع الغذائي اللبناني والتحديات التي تواجهه، وتقديم مقترحات لتحقيق نوع من العدالة المجتمعية المتمثلة في العدالة في الحق في الغذاء.

## الإشكالية:

كيف يمكن تحقيق العدالة في النفاذ إلى غذاء كافٍ وصحي وآمن لجميع المواطنين في ظل الأزمات الاقتصادية والتباين والاختلاف في الوضع الاجتماعي بين طبقات المجتمع اللبناني؟

## السياق العام:

انطلاقًا من مقدمة الدستور اللبناني التي نصت في الفقرة (ج) على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل، وفي الفقرة (ز) التي تضمنت الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا كركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.[4]

كما ينص قانون سلامة الغذاء في لبنان رقم 35 على القواعد التي ترعى سلامة الغذاء ومطابقته للمواصفات المعتمدة لا سيما المواصفات الدولية المحددة.[5]

النظام الاقتصادي اللبناني حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة، وبالتالي تسمح سياسة عدم التدخل في الاقتصاد إلى لا مساواة في المداخيل والثروات مما يعزز من التصنيف الطبقي ويزيد الفجوة بين شرائح المجتمع. وفي ظل نظام الحماية الاجتماعية الذي تعتمده الحكومة اللبنانية، عبر «البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا» الذي يشمل 25٪ فقط من الأسر المعيشية التي تعيش تحت خط الفقر المدقع،[6] يستبعد نسبة كبيرة ممن يعيشون على دخل متوسط أو منخفض، وبالتالي لا تتحقق العدالة في الحق في الغذاء.

ونظرًا إلى الإحصاءات والتقديرات الصادرة عن منظمات دولية تشير إلى الوضع المتأزم في لبنان، مما يهدد عددًا كبيرًا من السكان بالجوع، لذا وجب علينا التطرق إلى الواقع الزراعي ومكونات النظام الغذائي في لبنان، وتسليط الضوء على التحديات والصعوبات التي تواجه الحصول على الحق في الغذاء، وتقديم الحلول الممكنة لتحقيق أمن غذائي ذاتي مستدام في لبنان.

السياسات الزراعية والغذائية في لبنان

يمتاز لبنان بطقسه المعتدل وتربته الغنية ومواردة المائية الوفيرة، التي تعتبر عوامل رئيسية تجعل منه نقطة مثالية للنشاط الزراعي في المنطقة، وبالتالي التنوع في المحاصيل الزراعية، إلا أن السياسات الممتدة منذ تاريخ تأسيسه إلى اليوم أدت إلى تدهور الزراعة، لذا سنحاول إظهار واقع القطاع الزراعي وأبرز مكونات النظام الغذائي اللبناني.

### أولًا: واقع القطاع الزراعي في لبنان

يشكل قطاع الزراعة حوالي ٣٫٥٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي في لبنان، يوظف القطاع ٦٪ تقريبًا من اليد العاملة اللبنانية وهو خامس أكبر قطاع من حيث العمالة في البلاد، يمتلك لبنان بسبب موقعه وتضاريسه أعلى نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة في الشرق الأوسط، حيث تغطي ٦٥٪ من الأراضي اللبنانية (أي ما يعادل ٦٨٠٠ كم$^2$ تقريبًا)[7].

تتركز المناطق المزروعة في البقاع وشمال لبنان بنسبة ٤٢٫١٪ و٢٧٫٢٪ على التوالي، إضافة إلى جنوب لبنان الذي تبلغ حصته ١٢٫٦٪ والنبطية وجبل لبنان بنسبة ٩٪ لكل منهما. وقد تراجعت رقعة الأراضي المخصصة للزراعة، على مدى السنوات العشرين الأخيرة، إلى أقل من ١١٪ عام ٢٠١١.[8]

وتكمن المشكلة في أن النسبة المستغَلة فعليًّا للزراعة لا تتجاوز حاليًّا ٢٠٪ من إجمالي مساحة لبنان[9]، وذلك يعود إلى أنماط ملكية الأراضي وتوزيعها، فالعديد من العقارات مرتبطة بشخصيات سياسية بارزة، بالإضافة إلى سياسات الدولة في إهمال القطاع الزراعي، والتوسع العمراني والنزوح الجماعي من الريف إلى المدينة عشية الحرب الأهلية ١٩٧٥، مما أدى إلى استمرار فقدان الأراضي الزراعية في لبنان، وانعكس على زيادة في تآكل الإنتاج الزراعي، مما شكل ثغرة تعيق تحقيق الأمن الغذائي.

### ثانيًا: مكونات النظام الغذائي اللبناني وتطوره

لعب النظام اللبناني دور الوسيط بين المجتمع الدولي والعالم العربي خلال فترة ما قبل الحرب، وبسبب الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990) خسر هذا الدور، ولم يتم إعادة توجيه اقتصاده في فترة ما بعد الحرب فظل معتمدًا على قطاعات البناء والمصارف والخدمات الأخرى.

لقد أدى إهمال الدولة المستمر للقطاع الزراعي بشكل مباشر إلى الاعتماد على الواردات، فعلى سبيل المثال: يتم استيراد حوالي 80% من الأغذية التي يستهلكها اللبنانيون، بينما إنتاج الأغذية الزراعية المحلية تلبي فقط 20% من الطلب المحلي، فقد ساهم هذا الاعتماد على الواردات الغذائية بشكل مباشر في تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي الحالية في لبنان.[10]

## التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في لبنان

يشهد لبنان أزمة غذائية تهدد استدامة الأمن الغذائي، يأتي هذا التردّي نتيجة النظام الرأسمالي التجاري ونتيجة الأزمة الاقتصادية المستمرة منذ ثلاث سنوات، مما أدى إلى (انهيار قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي، رفع الدعم عن الأدوية والوقود، ارتفاع تكاليف المعيشة، ارتفاع معدلات التضخم، تراجع القدرة على استيراد المواد الأساسية، أضف إلى ذلك أزمة كورونا، انفجار مرفأ بيروت آب/أغسطس 2020، شلل حكومي...)، كلها عوامل ساهمت في زيادة الهوة والفروقات بين فئات المجتمع، وخلفت آثارًا عديدة انعكست على الحق الأساسي للإنسان وهو الحق في الغذاء، حيث بات الأمن الغذائي في لبنان في خطر.

توضح منظمة «الفاو» أنَّ نتائج تقييم النظام الغذائي في لبنان، تظهر العديد من التحديات الناجمة عن السياق التاريخي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، سنحاول التطرق إلى أبرزها:

### أولًا: التحديات الاقتصادية

بناء على تقرير البنك الدولي، سجَّل لبنان أعلى نسبة تضخّم اسميَّة في مؤشر تضخم أسعار الغذاء حول العالم، بين الفترة الممتدّة بين شهر نيسان 2022 وشهر نيسان 2023 بلغت (350% نسبة تغير سنوية في مؤشر تضخم أسعار الغذاء).[11]

وقد أشار التقرير إلى أنَّ الحالة الاقتصاديّة في لبنان تتدهور بشكل سريع، بحيث أنّ سعر صرف الليرة اللبنانيّة مقابل الدولار الأميركي يتمّ تداوله من ٩٣ إلى ١٠٠ ألف ل.ل. أي ما يشكّل تراجعًا في سعر الصرف بنسبة ٩٨%.

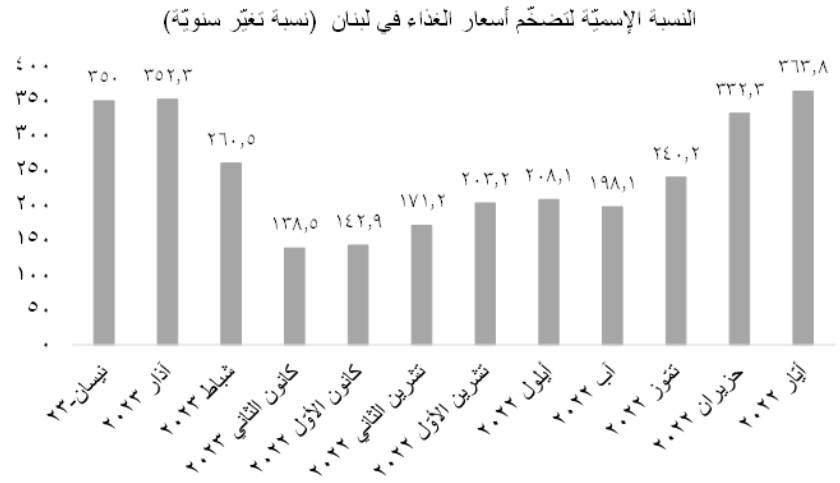


**المصدر: موقع جريدة النهار الإلكتروني**

ونتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية وتدهور قيمة العملة الوطنية بات النظام الغذائي اللبناني عاجزًا عن الاستمرار، حيث أشار التحليل الأول حول لبنان (ما يعرف بالتصنيف المتكامل بمراحل الأمن الغذائي) الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) وبرنامج الأغذية العالمي ووزارة الزراعة اللبنانية، إلى أن نحو مليوني شخص منهم (1.29 مليون مواطن لبناني) يواجهون انعدامًا في الأمن الغذائي، ومن المتوقع أن يتفاقم الوضع ويتدهور في الأشهر المقبلة.[12]

إن الأزمة الاقتصادية وسَّعت الفجوة في لبنان، حيث اختفت مدخرات الأسر ذات الدخلين المتوسط والمحدود، ومن هنا برزت التحديات الاجتماعية التي تجلت في الفروقات الطبقية، مما أدى إلى ضرب إحدى ركائز الأمن الغذائي وهي «إمكانية الوصول» وبالتالي غياب العدالة في الحصول على الغذاء.

### ثانيًا: التحديات الاجتماعية

برز التفاوت الطبقي جراء الأزمة الاقتصادية، وهذا ما أظهره برنامج الغذاء العالمي في التقرير السنويّ عن لبنان للعام 2022، فوفقًا لهذا التقرير: «تراجعت القدرة الشرائيّة لسكّان لبنان بسبب تضخّم الأسعار ومستويات البطالة المرتفعة»، فأسعار المواد الغذائيّة قد زادت بنسبة 2000% خلال الفترة الممتدّة بين شهر تشرين الأوّل 2019 وشهر كانون الأوّل 2022.[13]

كما صرحت «هيومن رايتس ووتش»: (أغلب الناس في لبنان عاجزون عن تأمين حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية وسط أزمة اقتصادية متفاقمة)، فتشير إلى أن نظام الحماية الاجتماعية الممولة جزئيًّا من البنك الدولي يستهدف فئة ضئيلة من الأسر، بينما يواجه 70% من الأسر صعوبة في تغطية نفقاتهم وبالتالي هناك شريحة كبيرة معرضة للجوع[14]. حيث يكشف مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في لبنان لعام 2019 أن 53.1% من جميع السكان كانوا يعانون الفقر متعدد الأبعاد، نتيجة الأزمات المتراكمة[15]، واليوم بسبب تفاقم الأزمات تضاعفت معدلات الفقر ومعها ارتفعت معدلات البطالة.

لقد أظهرت نتائج المسح حول «التغذية في لبنان» (2021-2022)، أن من 3 إلى 4 أطفال دون سن الخامسة يعانون من الفقر الغذائي، ويتناولون وجبات تفتقر إلى الحد الأدنى من التنوع الغذائي.[16]

أعلنت ممثلة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في لبنان، نورة أورابح حداد: «الأزمة الحالية المتعددة الأوجه التي تواجه لبنان قد تفاقمت بسبب تأثير الحرب في أوكرانيا على أسعار الغذاء والطاقة»، وأشارت إلى أن ٤٦٪ من الأسر اللبنانية تعاني من انعدام الأمن الغذائي وحوالي ٨٧٪ من اللبنانيين لجؤوا إلى نمط غذائي غير صحي.[١٧]

يتبين أن التحديات متعددة، مما يستوجب وضع سياسات حديثة تدفع عجلة التنمية الزراعية لمجابهة التحديات (كالتغيير المناخي، ندرة المياه...)، ومواكبة التطورات التكنولوجية في القطاع الزراعي (كالزراعة العمودية، الهيدروبونيك، الروبوتات، التطبيقات الذكية...).

## التوصيات والمقترحات:

بالعودة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والنصوص القانونية اللبنانية الداخلية، والتي تدعو إلى توفير الغذاء بصورة عادلة لجميع المواطنين دون تمييز، وتبعًا للتحديات وضمانًا للحق الإنساني والعدالة الاجتماعية، كان لا بد من طرح بعض التوصيات والمقترحات، تتناول عدة مسارات تراعي من خلالها الجوانب المختلفة لتحقيق الأمن الغذائي:

### أولًا: المسار القانوني

وضع مراسيم وقوانين لاستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية برعاية حكومية، وزيادة اليد العاملة وتأمين الاكتفاء الذاتي.

فرض رقابة جمركية عالية على الاستيراد ومنع دخول المواد غير الصالحة للاستهلاك، والحد من تهريب

المـواد الغذائيـة واحتكارهـا، وفـرض غرامـات علـى المخالفيـن.

### ثانيًا: المسار الاقتصادي

دعـم تطويـر القطـاع الزراعـي مـن خـلال الاسـتثمار وتمويـل مراكـز البحـوث والابتـكار فـي هـذا المجـال، وتدريـب المزارعيـن علـى الطـرق الزراعيـة الحديثـة.

تشجيع الصناعة الغذائية المحلية ورفع جودتها، وإقامة حملات لاستبدال بالمنتج الأجنبي منتجًا وطنيًّا.

### ثالثًا: المسار التكنولوجي

وضـع تطبيـق وطنـي يحمـل عنـوان: «Food 4»، يتضمـن تحقيـق الركائـز الأربـع للأمـن الغذائـي عبـر مراقبـة توفـر الغـذاء وجودتـه وأسـعاره، والتوزيـع الغذائـي العـادل فـي كل المناطـق اللبنانيـة.

توسيع العمل في الزراعة العمودية (كمشروع الزروع في عرطز البترونية...) واستخدام التقنيات الحديثة.

## الخاتمة

يتضـح ممـا تقـدم، اتسـاع الفجـوة الاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي ولـدت اختـلالًا بنيويًّـا فـي التركيبـة اللبنانيـة، انعكـس بـدوره علـى الأسـر الاكثـر فقـرًا التـي باتـت تعانـي مـن انعـدام الأمـن الغذائـي.

وبنـاء علـى التوصيـات والمقترحـات المقدمـة ضمـن هـذه الورقـة، والتـي تتنـاول معالجـة جوانـب الخلـل والتحديـات الرئيسـية، فمـن المرجـح أن تنعكـس آثـار إيجابيـة مـن خـلال قيـام الحكومـة اللبنانيـة باعتمـاد نهـج سياسـي جديـد، عبـر تهيئـة بيئـة تشـريعية وتنظيميـة ملائمـة لتحقيـق الهـدف 2 مـن أجنـدة التنميـة المسـتدامة 2030، وتحقيـق الأمـن الغذائـي المسـتدام لجميـع المواطنيـن فـي لبنـان دون تمييـز.

# المراجع والمصادر:


[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، المادة ٢٥، https://gd.is/Hi86P2

[2] لمحة عن الحق في الغذاء وحقوق الإنسان المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، https://is.gd/78eqDw

[3] Practical Guides- Food Security Information for Action ,FAO,2008 ,https://gd.is/j7mU8F

[4] الدستور اللبناني، مجلس النواب اللبناني، الباب الأول، أحكام أساسية، https://gd.is/g1eLVX

[5] قانون سلامة الغذاء رقم ٣٥، وزارة الزراعة اللبنانية، https://gd.is/f82Vkk

[6] البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا في لبنان، البنك الدولي، https://ly.cutt/Xwgd٢akv

[7] الزراعة، إيدال، https://gd.is/YpAlFi

[8] باتريسيا هيدموس ورنا الحاج، سياسات القطاع الزراعي في لبنان: مقاربات مختلفة لضمان تكيف المناطق مع التغيرات المناخية، موجز سياسات، (شباط/فبراير ٢٠١٦)، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بالجامعة الأميركية في بيروت، https://gd.is/N٣gTvg

[9] مقال بعنوان: «عزوف أكثر من ٥٠٪ من المزارعين في لبنان عن الاستثمار في القطاع الزراعي»، CNBC عربية، بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٧، https://gd.is/eBhINa

[10] NUR ARAFEH, MAYSSOUN SUKARIEH, Breaking the Cycle: Toward a New Imaginary of the Food System in Lebanon,3/7/2023, https://gd.is/Ucnu81

[11] البنك الدولي: نسبة تضخّم أسعار الغذاء في لبنان ٣٥٠٪ خلال سنة واحدة، جريدة النهار، بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٧، https://gd.is/6LBByD

[12] ممثلة الفاو في لبنان: مليونا شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي والوضع قد يتأزّم، الأمم المتحدة، https://gd.is/gMX9lY

[13] برنامج الغذاء العالمي يصدر تقريره السنويّ عن لبنان للعام ٢٠٢٢، مجلة الدورة الاقتصادية، https://gd.is/nvx8g8

[14] لبنان تزايد الفقر والجوع وسط الأزمة الاقتصادية، HUMAN RIGHT WATCH، بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٢، https://gd.is/ZBUTJd

[15] جانيش سيشان، ستيفانيا روديكا كنوبلوتش، لبنان: مؤشر الفقر متعدد الأبعاد: ٥٣٪ من السكان كانوا فقراء قبل الأزمة، البنك الدولي، بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧، https://gd.is/g1enpL

[16] فراس أبيض، إدوار بيغبيدير، تصريح بعنوان: «يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع الفقر الغذائي لدى الاطفال من أن يرخي بظلاله القاتمة على مستقبل الأطفال في لبنان»، اليونيسيف، بتاريخ 9/6/2023، www.unicef.org

[17] ممثلة الفاو في لبنان: مليونا شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي والوضع قد يتأزّم، مرجع سابق.